# التقرير نصف السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022–2023 لوزارة الصحة



تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الصحة (1,030.9) مليون شيكل، من أصل (8,196.4) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته (12.6%) من إجمالي النفقات[1].

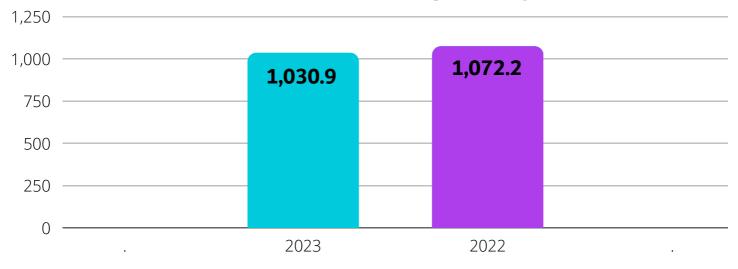
وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي نصف السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الصحة (1,072.2) مليون شيكل، من أصل (7,491.5) مليون شيكل الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية نصف السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته (14.3%) من إجمالي النفقات[2].

## مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الصحة/ بالمليون شيكل

| النسبة بين 2022/2023 | الإنفاق الفعلي 2023/ بالمليون شيكل | الإنفاق الفعلي 2022/ بالمليون شيكل | البند              |
|----------------------|------------------------------------|------------------------------------|--------------------|
| %102.70              | 470.0                              | 457.6                              | الرواتب والأجور    |
| %104.13              | 38.9                               | 37.4                               | مساهمات اجتماعية   |
| %89.43               | 506.0                              | 565.8                              | السلع والخدمات     |
| %151.32              | 2.5                                | 1.7                                | النفقات الرأسمالية |
| %138.22              | 13.4                               | 9.7                                | النفقات التطويرية  |
| %96.15               | 1,030.9                            | 1,072.2                            | المجموع            |

. جميع الأرقام أعلاه على أساس الالتزام ٠

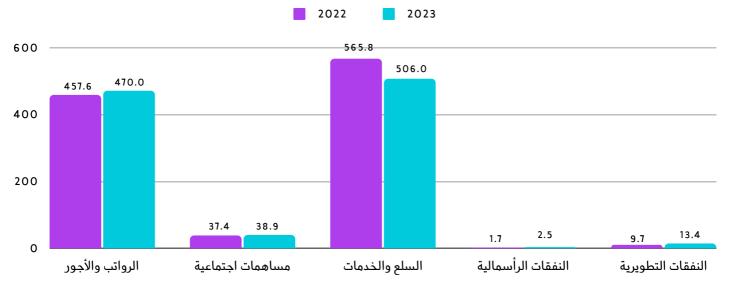
## مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الصحة/ بالمليون شيكل



<sup>[1]</sup> تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2023، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 31 تموز 2023، جدول رقم (5ب)

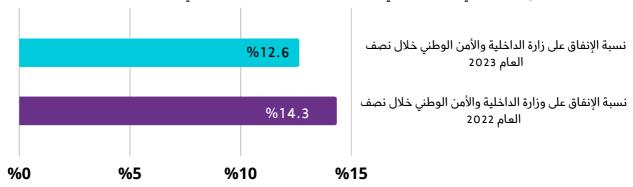
<sup>[2]</sup> تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر حزيران 2022، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 تموز 2022، جدول رقم (5ب)

#### مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الصحة تبعا للبنود /بالمليون شيكل



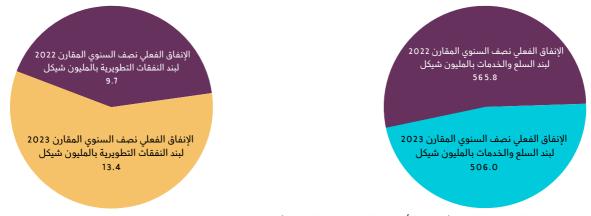
الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الصحة والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن على وزارة الصحة من إجمالي النفقات العامة 2022/2023



مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022–2023 لبند النفقات التطويرية في وزارة الصحة/ بالمليون شيكل

مقارنة الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن 2022-2023 لبند السلع والخدمات في وزارة الصحة/ بالمليون شيكل



.بند السلع والخدمات يشمل: التحويلات الطبية/ شراء الأدوية والمستلزمات الصحية/ النفقات التشغيلية ·

## دلالات الإنفاق من منظور النوع الاجتماعي

يلاحظ أن خدمات وزارة الصحة تغطي الفئات المستفيدة من الذكور والإناث على حد سواء، وتبعاً للتقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الصحة، فإن خدمات وزارة الصحة والافعلي تشمل (رعاية الحوامل، متابعة الخمل الخطر، رعاية ما بعد الولادة، معالجة فقر الدم للنساء، خدمات تنظيم الأسرة، فحص مسحة عنق الرحم، فحص الثدي الإشعاعي) إضافة إلى خدمات رعاية الطفل (التطعيم، الإعاقات والأمراض الخلقية، فقر الدم لدى الأطفال، المؤشرات الأساسية للنمو، فحوصات هرمونات النمو، كتيب صحة الأسرة والأم) إضافة إإلى خدمات الصحة المدرسية المتنوعة، وتم في العام 2023 توفير موازنة بقيمة (30) مليون شيكل لتغطية اللقاحات والتطعيمات، كما توفر وزارة الصحة (493) مركز رعاية أولية في المناطق الجغرافية المختلفة، وفي العام 2023 ارتفعت موازنة وزارة الصحة لتصللمرة الأولى – إلى حوالي (14.5%) من إجمالي النفقات، علما ما زال الإنفاق الفعلي لنصف العام دون المخصص.

### تحليل أرقام الإنفاق الفعلى نصف السنوى المقارن لوزارة الصحة 2022–2023:

أولاً؛ كان الإنفاق الفعلي نصف السنوي لوزارة الصحة في العام 2023، أقل من الإنفاق الفعلي 2022، وإن كان بنسبة محدودة، حوالي (4%) أقل عما كانت عليه في نصف العام 2022، وبانخفاض طفيف قدره (41.3) مليون شيكل من إجمالي النفقات المخصصة لوزارة الصحة.

ثانياً: بلغت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الصحة خلال النصف الأول من العام 2023 (12.6%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، في حين كان في النصف الأول من العام 2022 (14.3%)، وهو مستوى إنفاق منخفض مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

ثالثًا: كان الإنفاق الفعلي على بند الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية مرتفعا في نصف العام 2023 مقارنة مع 2022، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الزيادة الدورية السنوية في الرواتب، علما بأن البيانات على أساس الالتزام، وليس الأساس النقدي، كون الحكومة ما زالت تصرف أجزاء الرواتب للموظفين.

رابعاً: انخفض الإنفاق الفعلي على بند السلع والخدمات في نصف العام 2023 مقارنة مع 2022، حيث انخفض الإنفاق الفعلي من (565.8) مليون شيكل في نصف العام 2022 إلى (506) مليون شيكل في نصف العام 2023، علما بأن هذا البند يتضمن التحويلات الطبية، شراء الأدوية واللقاحات، موظفي العقود، إضافة إلى النفقات التشغيلية لوزارة الصحة.

خامساً؛ على الرغم من الانخفاض في الإنفاق الفعلي لوزارة الصحة في النصف الأول من العام 2023 مقارنة مع النصف الأول من العام 2022، إلا أن ذلك لم يشمل النفقات التطويرية، والتي ارتفعت في النصف الأول من العام 2023، عمّا كانت عليه في العام 2022، من (9.7) مليون شيكل إلى (13.4) مليون شيكل إلى (13.4)

سادساً: ارتفع الإنفاق على النفقات الرأسمالية أيضا في النصف الأول من العام 2023، عمّا كان عليه في العام 2022، حيث ارتفعت تلك النفقات من (1.7) مليون شيكل إلى (2.5) مليون شيكل.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي نصف السنوي المقارن للعامين 2022 – 2023، انخفاض الإنفاق الفعلي على وزارة الصحة وإن كان بشكل محدود في النصف الأول من العام 2023 عما كان عليه في النصف الأول من العام 2022، سواء على صعيد المبلغ المنفق فعليا، أو نسبة "حصة" وزارة الصحة من إجمالي النفقات. وكان هذا الانخفاض، بشكل رئيس، في بند السلع والخدمات الذي يشكّل المكوّن الأكبر من موازنة وزارة الصحة كونه يتضمن التحويلات الطبية وشراء الأدوية والنفقات التشغيلية في الوزارة، في حين ارتفع الإنفاق الفعلي على بنود الرواتب والأجور ونفقات المساهمات الاجتماعية والرأسمالية. كما ارتفع الإنفاق الفعلي على النفقات التطويرية في النصف الأول من العام 2023، مقارنة مع ذات الفترة من العام 2022، وهو توجه جيد من أجل توطين وتطوير الخدمة الصحية، وإن كان ما زال الارتفاع محدودا.

#### مصطلحات هامة:

- النفقات: تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.
- النفقات الجارية: تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.
  - الرواتب والأجور: رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- المساهمات الاجتماعية: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":٠هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، والكهرباء، والمحروقات ... إلخ).
- النفقات التحويلية: –النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).
  - النفقات الرأسمالية: وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).
- النفقات التطويرية: -هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة،
  حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.
- الأساس النقدي: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدى للمبالغ المستحقة.
- أساس الالتزام "الاستحقاق": الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث،
  بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.